سلسلة رسائل البنك الصناعي

العدد 57

يونيو 1999

د. فؤاد عبدالله العمر

سلسلة رسائل البنك الصناعي

العدد 57 يونيو 1999

اتفاقية الجات ودولة الكويت:
رؤى علمية

د. فؤاد عبدالله العمر



بنك الكويت الصناعي ش.م.ك

ص. ب: ٣١٤٦ صفاة ــ الكويت ــ تلكس: ٢٢٤٦٩ / ٢٢٥٨٢

* الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي الباحث ولا تعكس بالضرورة آراء البنك.

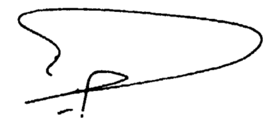
المحرر: د. عمرو محيي الدين
المستشار الاقتصادي ومدير الدائرة الاقتصادية

تقديـم

تهدف سلسلة رسائل البنك الصناعي إلى الإسهام في تطوير المعرفة بالقضايا الاقتصادية الراهنة وهي لا تعكس بالضرورة آراء البنك ومواقفه إزاء القضايا المطروحة بقدر ما تمثل منبراً حراً لتبادل الآراء.

ولذلك فإن سلسلة رسائل البنك الصناعي ترحب بمساهمة باحثين من مختلف الاتجاهات والمناهل الفكرية.

والله ولي التوفيق،،،



صالح محمد اليوسف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بسم المولى عزوجل

اتفاقية الجات ودولة الكويت: رؤى علمية

د. فؤاد عبدالله العمر

1- مقدمة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونظراً إلى تنامي الشعور بالحاجة إلى تنظيم التجارة العالمية، فقد برزت أهمية وجود اتفاقية لحماية التجارة من الأساليب الاقتصادية الحمائية والقيود التجارية. وقد تمخض عن ذلك بدء جولات عدة من المفاوضات حول توسيع نطاق الحرية التجارية وفتح الأسواق. وقد نتج عن هذه الجولات العديدة لاجتماعات الجات في أورجواي، وبالأخص الجولة الثامنة التي امتدت لمدة ثماني سنوات، تشكيل منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization "WTO") وكذلك المصادقة على اتفاقية الجات وملاحقها المختلفة.

وقد شاركت في هذه الجولة الثامنة، لأول مرة الدول النامية جنباً إلى جنب مع الدول المتقدمة، سعياً نحو إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بطابع شامل وبالقدرة على التكيف ضمن مصالح الدول على اختلاف مستويات التنمية فيها. وقد سبق هذه الجولة قيام العديد من الدول بالانضواء تحت تكتلات اقتصادية وتجارية عدة آخرها اتفاقية مجموعة دول جنوب شرق آسيا للتجارة الحرة. Association of South East Asian Nations "ASEAN". وقد كان لهذه التكتلات دور في تسارع موافقة جميع الدول على هذه الاتفاقية خشية تنامي دور هذه التكتلات الاقتصادية وتأثيره السلبي في تنافسية التجارة العالمية.

وتعدّ الكويت من أوائل الدول العربية انضماماً إلى إتفاقيات الجات في 1963/5/3 كما شاركت في جولة أورجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من بعد ذلك. وقد اختارت الكويت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بعد دراسة قامت بها وزارة التجارة والصناعة، خلصت فيها إلى رجحان مزايا الانضمام على مساوئها (عبدالرحيم، 1994)، كما قامت دولة الكويت بالتوقيع على الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورجواي المشتملة على أحكام إنشاء منظمة التجارة العالمية ومجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية وذلك ضمن عدد الأطراف المتعاقدة وهم 116 طرفاً وكذلك عدد المشاركين الذي بلغ 118 مشاركاً.

يعدّ إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) من أبرز نتائج جولة أورجواي التي تضم بين دفتيها نسيجاً متشابكاً من اتفاقيات وبنود قانونية عدة تغطي مجالات متعددة مثل التجارة العالمية للسلع والخدمات والاستثمار والمعاملات المالية وحقوق الملكية الفكرية. وتعدّ اتفاقية جولة أورجواي من أكثر الاتفاقيات طموحاً في الوقت الحاضر، فهي لم تقتصر فقط على الدخول في مجالات جديدة مثل المنتجات الزراعية والنسيج والخدمات واتفاقية الملكية الفردية (تريبس) واتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (تريمز)، بل حاولت تخفيض معدل التعريفة على المنتجات على مراحل متدرجة كما ألغت الحواجز التجارية. ولذلك فإنه لا عجب أن اعتبر البعض إقرار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة التي تسمى اختصاراً (الجات (General Agreement On Tariffs and Trade (GATT) هي من أهم أحداث هذا القرن (البنك الإسلامي للتنمية، 1997).

وتجسد هذه الاتفاقية تفاهماً موحداً حول إنشاء نظام عالمي يحدد العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول العالم ويشجع السعي نحو

تشجيع التجارة المتعددة الأطراف. وقد بدأت المصادقات لهذه الاتفاقية في أورجواي في عام 1986 واستمرت الجولة من المفاوضات لمدة ثماني سنوات وتم توقيعها في مراكش عام 1994.

ولتطبيق هذه الاتفاقيات وضمان استمرار المفاوضات حول الجوانب التجارية الأخرى، فقد تم تأسيس منظمة التجارة العالمية لهذا الغرض. والمؤتمر الوزاري الذي يعقد كل سنتين ويتكون من جميع وزراء الدول الأعضاء، يعد السلطة الرئيسية لإدارة أعمال المنظمة. ويساعده في ذلك المجلس العام الذي يشرف على تنفيذ العمل في القرارات الوزارية. كما يقوم المجلس العام بمهمة مراجعة السياسات التجارية والالتزامات التي تقدمها أو تعدلها الدول المختلفة. وينبثق عن المجلس العام الذي يتكون من مندوبي الدول المعتمدين لدى المنظمة، ثلاثة مجالس متخصصة، وهي مجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس التجارة في الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفردية.

وقد كان للبنك الصناعي الكويتي اهتمام بارز في التوعية بأهمية اتفاقية الجات، حيث أصدر كتيباً ضمن سلسلة رسائل البنك الصناعي للدكتور نبيل حشاد، تناول فيها اتفاقية الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية. وسعياً نحو مزيد من الوعي في التعرف على آثار هذه الاتفاقية وضمن الجهود المبذولة في هذا الصدد، تحاول هذه الدراسة، بيان أثر اتفاقية التجارة العالمية وملاحقها وانضمام دولة الكويت إلى هذه الاتفاقيات. كما تتطرق الدراسة - في عجالة - إلى أثر ذلك في النشاط الاقتصادي والمالي في دولة الكويت في الوقت الحاضر وكذلك في المستقبل. وستبدأ هذه الدراسة، بتوضيح تطورات اتفاقية التجارة العالمية وتعريفها بصورة مبسطة حتى تكون مدخلاً لبيان آثار هذه الاتفاقية في الاقتصاد الكويتي والطرق المثلى لتعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات التي لاتزال مفقودة وقليلة.

2 - التطور التاريخي لاتفاقية الجات:

إن واحداً من الأسئلة التي يطرحها العديد من الباحثين العرب في مجال اتفاقية الجات هو التساؤل حول: هل نكون متفائلين أم متشائمين من هذه الاتفاقية؟ وكذلك مدى استعداد دولنا العربية والخليجية لمثل هذه الاتفاقية (الفقي، 1997)، ولعل هذا السؤال يشابه من يسأل بعد أن ركب في السفينة ومخرت به عباب البحر، هل هناك فوائد من رحلته هذه أم ستعود عليه بالخسارة؟ إن الحديث عن التفاؤل أو التشاؤم أو سيطرة الدول الكبرى على اتفاقية الجات وتسييرها لمصالحها الضيقة ولتنمية اقتصاداتها هو كالحديث عن الأطلال يثير الحسرة ويجلب الدمعة ولكنه قطعاً ليس من ورائه طائل ولا فائدة. وبالتالي فإن المرحلة الحالية تتطلب الابتعاد عن عملية التقويم والتوضيح لاتفاقية الجات وفوائدها أو مساوئها وأن نتركها وراء ظهورنا، لنبدأ مرحلة السعي نحو التعرف على إيجابيات الاتفاقية وكيفية تعظيم الفوائد منها وأن نتحسس سلبيات الاتفاقية والتقليل من تأثيرها الضار مع إيجاد أفضل السبل للتعامل معها.

لسنا معنيين في هذه الدراسة ببيان التطور التاريخي - بجميع تفاصيله - لاتفاقية الجات أو المبادئ العامة التي قامت عليها، حيث يمكن قراءة بعض الكتيبات والمنشورات التي تصدرها منظمة التجارة العالمية والتي تظهر مثل هذه التطور وما واكبه من تحديات وصعوبات. كما أن هذه الدراسة ليست دراسة فنية لآثار اتفاقية الجات بجميع تفاصيلها، على شدة الحاجة إلى مثل هذه الدراسات التفصيلية الفنية بل هي دراسة تتناول اتفاقية الجات في إطارها العام سعياً نحو إبراز ملامحها ذات التأثير والصلة بالنشاط الاقتصادي ومن ثم التركيز على الرؤى العملية لكيفية التعامل مع هذه الاتفاقية لتعظيم منافعها وتقليل مساوئها.

إن الباحث في اتفاقية الجات وآثارها المحتملة في دولة الكويت يجد أن هناك فقراً في الدراسات الفنية اللازمة لتحديد المسار المستقبلي لدولة الكويت في ظل اتفاقية الجات، كما أن هناك ضعفاً في الوعي اللازم مع هذه الاتفاقية وفهم آثارها المختلفة سواء من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص. ومع ذلك فإن المرء يلاحظ، نظراً إلى تزايد ضغوط عالمية الأسواق وحرية التجارة، أن هناك اهتماماً متزايداً بأثر اتفاقية الجات في النشاط الاقتصادي في دولة الكويت. وفي هذا الاطار فقد وجه أحد نواب مجلس الأمة د. ناصر الصانع، سؤالاً إلى الوزير المختص حول أثر هذه الاتفاقية في القوانين والسياسات والإجراءات المعتمدة رسمياً في الكويت، كما طلب منه تحديد النصوص التي ستحتاج إلى التغيير حتى تتمشى مع هذه الاتفاقية وكذلك طلب منه بيان التحفظات التي أبدتها دولة الكويت على بعض بنود الاتفاقية، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حتى تهيئ البيئة التجارية والصناعية بالكويت لفترة ما قبل تطبيق الاتفاقية وأثناءها (الرأي العام، 1998/9/8).

وقد تناولت بعض الدراسات العلمية - على قلتها - تأثير اتفاقية الجات في الاقتصاد العالمي وكذلك في اقتصادات الدول العربية (حشاد، 1994، حلمي، 1996) أو في القطاع الزراعي (الفقي، 1997) أو أثارها الاقتصادية (الفداء، 1994) أو آثارها في حقوق الملكية (اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، 1417هـ) في دول الخليج العربية. كما حاولت بعض الدراسات الفنية تحليل أثر الاتفاقية في قطاع المقاولات في المملكة العربية السعودية (الغرفة التجارية والصناعية، 1418هـ ، 1997) أو القطاع الزراعي فيها (شغراب،1998). ولكن معظم هذه الدراسات كانت وصفية ولم تكن مدعومة بدراسات فنية أو رقمية كما أنها لا توضح الفوائد المرجوة في حالة كل دولة أو قطاع اقتصادي. فمثلاً في قطاع الخدمات المالية لم

يطلع الباحث على أي دراسة علمية توضح آثار تحرير الخدمات المالية لاحدى الدول العربية مع أهميتها البالغة لبعض الدول العربية التي يمثل قطاع الخدمات المالية جزءاً مهماً من إجمالي الناتج المحلي. ولئن كانت بعض الدراسات العلمية العامة تبين أن تحرير قطاع الخدمات المالية على ضوء إصلاح اقتصادي، يؤدي إلى نمو اقتصادي متزايد في معظم دول العالم (WTO, 1997)، كما يتوقع أن يؤدي تحرير الخدمات المالية - ضمن اتفاقية الجات - إلى جعلها أكثر فاعلية واستقراراً مع تحسين للخدمات المقدمة (KONO ،1998)، إلا أنه سواء في الكويت أو الدول العربية الأخرى، لم تتوفر حتى الآن مثل هذه الدراسات التفصيلية، التي لها دور في تحديد مواقف الدولة من جداول الالتزامات لتحرير الخدمات وجدول الأعمال للمنظمة لم تتوفر حتى الآن سواء في الكويت أو في غيرها من الدول العربية الأخرى.

وفي المقابل، تظهر دراسة البنك الدولي عن الدول العربية أن لديها كثيراً مما يمكن أن تكسبه من خلال تحرير الأسواق، إذا استطاعت أن تتحرك بسرعة وتجعل اقتصاداتها أكثر مرونة (Alonso - Gamo et al, 1997). ولذلك فإن هناك حاجة ماسة لمزيد من الدراسات الفنية التفصيلية لبيان آثار اتفاقية الجات في القطاعات الاقتصادية المختلفة لدولة ما مثل دولة الكويت وكذلك دراسة تفصيلية حول تأثيرها السلبي في بعض المحاور المهمة مثل السيطرة على المؤسسات المالية الوطنية، والتقليل من سيادة الدولة على قوانينها وسياساتها في وطنية الوظائف مثلاً وفي حرية حركة الموارد البشرية وتأثير ذلك في سياسات الهجرة والجنسية.

كما أنه من الخطأ النظر إلى إتفاقية الجات على أنها اتفاقية لتحرير التجارة وبالتالي فإن آثارها ستكون في معظمها آثاراً مالية أو اقتصادية، حيث يتوقع أن يكون التغيير الأكبر الناتج عن اتفاقية الجات

وقيام منظمة التجارة العالمية ناتجاً من التغيير الحاد في بنية النظام الاجتماعي وقيم المجتمع، نظراً إلى أنها ستحدث تغييراً اجتماعياً مؤلماً ومكلفاً في الوقت نفسه لما يترتب عليه من التزامات من قبل الدولة نحو رفع درجة تنافسية الخدمات والبضائع التي تنتجها من خلال تقليل الدعم الذي تقدمه الحكومات لصناعات معينة أو قطاعات زراعية أو غيرها من أنواع الدعم والمساندة.

ولو أخذنا مثالاً على دولة الكويت، فإن النظام الاقتصادي الكويتي قد حرص على تأكيد الاقتصاد الحر مع تأكيد الدور الاجتماعي المسؤول للمال والحرية الاقتصادية. وفي هذا الإطار أكدت المادة 16 من الدستور الكويتي، أن الملكية ورأس المال من المقومات الأساسية لكيان الدولة الاجتماعي وأن يكون للمال وظيفة اجتماعية ضمن عدالة اجتماعية واضحة. ولذلك فإن الحماية التي يوفرها النظام الاقتصادي الحالي - ضمن بنود الدستور - لبعض القطاعات أو الفئات ستكون غير مقبولة - على المدى الطويل - ضمن نظام إتفاقية الجات، مما يعني أنه سيكون هناك تغيير اجتماعي حاد بالإضافة إلى إصلاح شديد في البنية الأساسية لجوانب الدعم والحماية في الاقتصاد الكويتي. ومثال على ذلك ما تقدمه الدولة من دعم كبير لأسعار الكهرباء والماء وكذلك المنتجات الزراعية وما يمثله ذلك من تحد للجهات الحكومية من كيفية الانتقال من بيئة الدعم الحالي إلى بيئة متسقة مع التزامات منظمة التجارة العالمية من حيث كون السعر الذي تقدمه للخدمات عادلاً ومناسباً لكافة الأطراف داخل دولة الكويت وخارجها. ومثل هذا الجدل وإن كان ليس بعيداً عما يدور حالياً في الواقع الكويتي بسبب سياسات التقشف وانخفاض الموارد المالية، إلا إنه قد يكون أشد حدة في حالة منظمة التجارة العالمية.

ولذلك فإن التحدي الذي يجب أن نواجهه كدولة هو مدى قدرتنا كمجتمع وأفراد على مواجهة عالمية الأسواق وأن نسخر إيجابياتها

لمصلحتنا ونقلل من مساوئها علينا. وبالتالي فإن القدرة على مواجهة تحرير الأسواق، ينبع من مقدرتنا على التأقلم مع المتغيرات العالمية ورفع درجة تنافسيتنا من خلال حسن استغلال الموارد البشرية والمقدرات المالية واستخدام التكنولوجيا.

إن المتتبع للتطور التاريخي لدولة الكويت - حتى قبيل النفط - يستطيع أن يستنتج وبكل وضوح أنه في وجود الحرية الاقتصادية والتجارية، فقد نما الاقتصاد الكويتي بمستويات كبيرة. أما الفترات التي كانت هناك قيود على الحرية الاقتصادية سواء من الدولة أو غيرها، فقد ضعف فيها النمو الاقتصادي للمجتمع الكويتي. كما يظهر لنا التحليل التاريخي لتطور الاقتصاد الكويتي قبيل النفط، عن مقدرة فائقة للقطاع الخاص في الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة من خلال مبادرات ذاتية، استطاع من خلالها استغلال الموقع الجغرافي للكويت والحجم الاقتصادي الأمثل مع حسن توجيه للموارد المالية إلى القطاعات المنتجة، من البقاء وكذلك في حالات كثيرة من المنافسة مع دول ومجتمعات تفوقها حجماً ومقدرة تحقيقاً نحو الرخاء الاقتصادي. فالغوص على اللؤلؤ والتجارة البحرية أو البرية في الكويت التي امتهنها الكويتيون، كانت كلها قائمة على الحرية الاقتصادية مع قلة القيود البيروقراطية. كما استطاع الكويتيون تسخير مسارات التجارة البحرية وحسن استخداماتها وتطوير الدورة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تساهم في النمو الإقتصادي وتقدم قيمة مضافة مثل إنشاء مزارع التمر في البصرة واستخدام إنتاجها في تطوير أنماط التجارة البحرية وأساليبها وأدواتها بدءاً من سواحل الخليج العربي ووصولاً إلى شرق أفريقيا والقارة الهندية. ومع أن مبادرات القطاع الخاص في الوقت الحاضر لاتزال ضامرة، إلا أننا متفائلون أن مكونات المنافسة وتحديات البقاء والمبادرات الذاتية في المجتمع الكويتي لا تزال كامنة ولكنها تحتاج إلى من يبرزها ويساندها. ولذلك

فإن قدوم العالمية وتحرير التجارة وشدة المنافسة المتوقعة منها، قد يتطلب إعادة النظر في المقدرات الكامنة التي يملكها المجتمع الكويتي وتوجيهها نحو الإنتاج وإعطاء قيمة مضافة للحياة والعمل.

ولعل من المهم التذكير بأن الدراسة الحالية تمثل إطاراً عاماً للآثار المتوقعة لاتفاقية جولة أورجواي وإنشاء منظمة الجات العالمية من دون الدراسة التفصيلية للأهداف الاقتصادية، كما أن الدراسة تسعى إلى إعطاء ملامح عامة واتجاهات محددة، يرجى لها أن تكون - في المستقبل - خطة عمل واضحة المعالم لكافة الجهات للتعامل مع هذه الاتفاقية.

3- أهم ملامح اتفاقية الجات ذات التأثير والصلة بالنشاط الاقتصادي لدولة الكويت:

إن من الأمور المهمة عند دراسة آثار اتفاقية الجات، التعرف على مكونات اتفاقية الجات المختلفة نظراً إلى أن اتفاقية الجات تحتوي على مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء التي يبلغ عددها 24 اتفاقاً بالإضافة إلى الاتفاقات الجماعية غير الإلزامية التي يصل عددها إلى أربعة اتفاقات. ومن الاتفاقات الملزمة اتفاقية إنشاء منظمة الجات متعددة الأطراف، اتفاقية المنسوجات والملابس، اتفاقية الحواجز التجارية الفنية (استخدام المقاييس لحماية الإنسان والحيوان والنبات والبيئة)، اتفاقية مكافحة الإغراق، اتفاقية تقييم التعريفة الجمركية، اتفاقية التفتيش قبل الشحن وغيرها من الاتفاقيات الأخرى، مثل اتفاقية الزراعة، اتفاقية إجراءات الصحة وسلامة النبات، اتفاقية التجارة في الخدمات، وأخيراً اتفاقية التجارة بالجوانب المتعلقة بإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS).

وتعتمد اتفاقية الجات على جملة مبادئ أساسية ولعل أهمها:

1 - الالتزام بالوصول إلى الأسواق (مادة XVI) حيث يتطلب نص المادة من جميع الدول، تحرير التجارة من جميع القيود سواء كانت تعريفية كالجمارك أو غير تعريفية كالقيود الكمية من خلال حصص الاستيراد أو القيود على الأشخاص أو الملكية، بحيث يتم التوسع في التجارة الدولية على أساس الميزة النسبية.

2 - عدم التميز بين الدول المختلفة وعدم إعطاء أي أفضليات لها (مادة II) وهو المبدأ الذي يطلق عليه شرط أولى الدول بالرعاية (Most Favored Nations (MFN). ويركز هذا المبدأ (على عكس منطوقه) على أن أي أفضلية أو ميزة تجارية تمنح لدولة لابد أن تمنح للدول الأخرى حتى يكون هناك مساواة في مكونات التنافس وأدواته.

3 - توفر الشفافية والوضوح في المعاملات التجارية والأنظمة (مادة III) من حيث السماح بالتعريفة الجمركية لأنها توفر إطاراً واضحاً للمتعاملين مع تفادي القيود الكمية علماً بأن هناك استثناءات معينة من هذا الأمر في حالة توفر ظروف معينة للدولة. وفي هذا الإطار، تقضي الاتفاقية على أن يقوم كل عضو بإنشاء مركز وأكثر للمعلومات، تستطيع من خلاله الدول الأعضاء الأخرى، أن تحصل على المعلومات والقوانين التي قد تؤثر بطريق أو آخر في التجارة في الخدمات أو السلع.

4 - الالتزامات الخاصة بالمعاملة الوطنية (المادة XVII وXVIII) بموجب هذه المادة، يحظر على الأعضاء فرض ضرائب داخلية أو فرض قيود تطبيق أنظمة محلية على منتج مستورد بعد دخول هذه المنتج ودفع كافة الرسوم الجمركية أو الرسوم الأخرى المطبقة، وبالتالي فإنه بموجب هذه المادة، لا تمنح المنتجات

الوطنية حماية أكثر مما تتيحه الرسوم الجمركية. ويتم مبدأ تطبيق المعاملة الوطنية من خلال المناقصات التي تحدد القطاعات وشروط المؤهلات التي يجب أن تكون الدول مستعدة لمنح هذه المعاملة.

5 - وتنص الاتفاقية (مادة XXI) بأن يسجل كل عضو جدول التزاماته المحددة التي يلتزمها لتحرير الأسواق بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية، ويتم تقييم مدى التزام الدولة العضو بموجب جدول التزاماتها. ويغطي جدول الالتزام 12 قطاعاً رئيسياً و155 قطاعاً فرعياً. وقد التزمت دولة الكويت حتى الآن في 44 قطاعاً رئيسياً وفرعياً.

6 - حرصاً على دعم النمو الاقتصادي للدول النامية ومراعاة لظروفها التنموية، فقد نصت اتفاقية الجات على معاملة الدول النامية معاملة خاصة وتفضيلية في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

وبعد استعراضنا لأهم بنود الاتفاقية، فإن حجم التغيير أو التعديل المطلوب في هياكل التجارة والخدمات في دولة الكويت لتتلاءم مع اتفاقية الجات، يعدّ بسيطاً حيث تتميز التجارة الخارجية لدولة الكويت - في الوقت الحاضر - بتوفر إطار عام مناسب من الحرية التجارية حيث إن القيود التجارية أو الرسوم الجمركية التي تفرضها دولة الكويت تعدّ منخفضة. كما أن القيود على انتقال رؤوس الأموال تعد محدودة إن لم تكن معدومة ضمن النظم والتشريعات القائمة. كما أن الكويت تتميز بتوفر قوانين إستثمار مناسبة بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي (Alonso - Gamo et al, 1997). كما أن معوقات الاستيراد ومنح الترخيص وحصص الاستيراد غير قائمة، ولا يتم التعامل بها كما هو الحال في معظم الدول العربية، كما أن معظم المشتريات الحكومية

تتم على أساس المنافسة الدولية مع إعطاءتفضيل للمنتجات الوطنية والخليجية. وبالتالي فإن معظم أنظمة الجات واتفاقياتها يتم تطبيقه في الوقت الحاضر في دولة الكويت وهذا يوفر عبئاً كبيراً في عملية التأقلم مع الاتفاقية.

ومع أن التأقلم مع التغييرات الناتجة عن اتفاقية الجات يعدّ طفيفاً، إلا أن آثارها المحتملة في دولة الكويت لاتزال غير واضحة. كما ظهر من استعراضنا للأدبيات العلمية في هذا المجال، أن من الأمور التي تنقص الباحث في أثر اتفاقية الجات في دولة الكويت، قلة الدراسات المتخصصة في بحث آثار جولة أورجواي في القطاعات الاقتصادية المختلفة أو الاقتصاد الكلي. ولذلك سنسعى في عجالة إلى دراسة بعض الآثار المتوقعة من هذه الاتفاقية للدلالة على شدة الحاجة إلى مثل هذه الدراسات المتخصصة.

وعندما نحاول تحليل اقتصاد الكويت في ضوء تحرير التجارة العالمية نستطيع أن نتحسس بعض الملامح المهمة لهيكل الاقتصاد الوطني وأهم خصائصه في ضوء اتجاهات التجارة العالمية. كما يظهر من جدول رقم (1)، فالتجارة الخارجية لدولة الكويت، تشكل الشطر الأكبر في اقتصادها إذ تمثل نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما معدله 45.9% للأعوام 1993-1995 . أما نسبة الواردات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي فتمثل ما معدله 28.6% للأعوام 1993 - 1995، مما يميز دولة الكويت وكذلك دول الخليج العربية الأخرى، اعتمادها على الصادرات البترولية، حيث تمثل الصادرات البترولية ما معدله 94.1% من إجمالي الصادرات للأعوام 1993-1995.

جدول رقم (1)

مؤشرات التجارة الدولية لدولة الكويت 1993 - 1995

المؤشرات	1993	1994	1995	معدل أعوام 1993 - 1995
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار كويتي)	7,231	7,349	7,952	7,511
قيمة الصادرات الكلية (مليون دينار كويتي)	3,090	3,397	3,853	3,447
قيمة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية	%94.8	%93.2	%94.2	%94.1
قيمة الواردات الكلية (مليون دينار كويتي)	2,123	1,988	2,323	2,145
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%42.7	%46.2	%48.5	%45.9
نسبة الواردات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي	%29.4	%27.1	%29.2	%28.6

المرجع: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد الثامن والثلاثون، عام 1996.

وعندما نحاول أن نحلل مدى قدرة النشاط التجاري والمالي في دولة الكويت على الاستجابة لنتائج تحرير التجارة العالمية، فقد يكون من المناسب التركيز في هذا المجال على التعرّف على قدرة دولة الكويت في دعم مركزها التجاري وتنافسية خدماتها في السوق العالمي من خلال ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

أولاً: التعرف على توجهات الدول المشاركة في الاتفاقية فيما يختص بسياساتها حول الخدمات والسلع التي تقدمها على المدى القصير والطويل وتأثير ذلك في اتجاهات الاقتصاد الكويتي وأدائه التجاري.

ثانياً: التعرف على قدرة القطاعات الاقتصادية في الكويت على التأقلم مع هذه التغيرات، وبالأخص في تحرير التجارة وفتح الأسواق.

ثالثاً: نظراً إلى محدودية اقتصاد الكويت فلا بد من محاولة التعرف على مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي أو الدول العربية أو الإسلامية سعياً نحو تعزيز القدرات الاقتصادية من خلال التعاون الثنائي أو الجماعي.

كما ذكر سابقاً فإنه نظراً إلى قلة الدراسات الفنية حول آثار اتفاقية الجات في دولة الكويت، فإن حديثنا عن هذه الآثار سيكون في معظمه مبنياً على التوقعات والاحتمالات حول آثار هذه الاتفاقية. ولذلك فإننا نستطيع القول إن جولة أورجواي وإنشاء منظمة الجات العالمية سيساعد على تسهيل التدفقات التجارية من خلال الحريات التجارية التي تتيحها اتفاقية المنظمة، مما سيوفر لدولة الكويت فرصاً كبيرة لنمو متزايد ومستديم كما سيوفر لها مصادر استيراد ومنافذ تصدير لمنتجاتها البترولية وصادراتها من المنتجات البتروكيماوية، أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للتقلبات السياسية والاقتصادية. وهذا يجعل

الطلب على مثل هذه الصناعات أكثر جاذبية نظراً للمزايا النسبية التي تمتاز بها هذه الدول مثل انخفاض سعر الطاقة وتوفر الغاز (العطر،1994). هذا في جانب، وفي جانب آخر، فإن المنتجات البتروكيماوية يمكن أن تكون هدفاً مرسوماً ضمن اتفاقية مكافحة الإغراق ويكون الأمر أكثر سهولة عندما تكون مبيعات المنتجات البتروكيماوية في السوق المحلية أقل من 5% من صادرات المنتج إلى الدولة المعنية (البنك الإسلامي للتنمية، 1997).

ولعله من أكبر فوائد تزايد الحجم التجاري في العالم نتيجة لاتفاقية الجات التي لها صلة بالنشاط الاقتصادي في الكويت، هو زيادة حجم الطلب على المنتجات النفطية نتيجة للتزايد العام على الخدمات والبضائع ولارتفاع مستوى النمو الاقتصادي. وإن كان من الصعب تحديد حجم المنافع من تطبيق الاتفاقية إلا أن بعض الدراسات تتوقع أن يكون هناك مكاسب كبيرة من تحرير التجارة العالمية قد تصل إلى 200 - 270 بليون دولار أمريكي في العام خلال الفترة من 1997 -2000 أو ما يعادل 1 - 1.2% من إجمالي الناتج المحلي للدول المشاركة في هذه الاتفاقية (الخريف والدخيل، 1416هـ)، مما قد يترتب عليه في المقابل تزايد الطلب على البترول ومنتجاته، وتزايد الطلب على المنتجات البترولية سيكون له وبلا شك دور في دعم الاقتصاد الكويتي.

إن من عوامل التفاؤل في الدور التجاري والاقتصادي لدولة الكويت وقدرتها على التعامل مع تحديات تحرير التجارة العالمية، أنها تملك بنية أساسية متكاملة وحديثة (Alonso - Gama et al, 1997) مما يؤهلها لشدة المنافسة مع الدول الأخرى عند التحرير الواسع للأسواق.

والناظر إلى مجموعة اتفاقيات الجات يجد أن معظمها قد يكون أثره محدوداً في دولة الكويت فيما عدا اتفاقية التجارة في الخدمات

واتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، ولذلك فسنركز في هذه الدراسة على التعرف على بعض جوانب هاتين الاتفاقيتين وتأثيرهما.

إن اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS)، يركز بالدرجة الأولى على الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لوضع شروط على الشركات أو المؤسسات التي ترغب في العمل داخل أراضيها سواء كانت تلك الإجراءات سلبية (كاشتراط شريك محلي مثلاً) أو كانت إجراءات إيجابية (كمنح حوافز للاستثمار في قطاع معين أو مكان معين مثلاً). ومع أن هذه الاتفاقية لم تتضمن، شروط الملكية المحلية، إلا أنها حرّمت أي بنود أو شروط تحد من قدرة المستثمر الأجنبي على الاستثمار في أي دولة. وبالتالي فإنه إذا كانت دولة الكويت تفكر في جذب الاستثمار الأجنبي فإن الاتفاقية تحد من قدرة الدولة على إعطاء حوافز الاستثمار لمجموعة من الدول أو وضع شروط لمثل هذا الاستثمار لتوجيهه نحو قطاعات معينة، بحيث يأتي متفقاً مع خطة التنمية للدولة. هذا في جانب وفي جانب آخر، فإن انضمام الكويت إلى الاتفاقية - عموماً - سيوفر مزيداً من الأمن والطمأنينة للاستثمار الأجنبي في دولة الكويت مما سيزيد من تدفق عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

تتضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات جملة من القواعد، تتناسب مع طبيعة الخدمات والسلع التي تنتقل من دولة إلى أخرى عبر أربع وسائل أساسية لابد لكل دولة أن توضح التزاماتها نحوها وهي:

أ) حركة الحدود (كتقديم خدمات التأمين من بلد إلى آخر).

ب) حرية المستهلك (تقديم الخدمات السياحية في أراضي دولة إلى مستهلك عن بلد آخر).

ج) حق التأسيس (حرية التواجد التجاري لمؤسسة في دولة مضيفة).

د) حرية الأشخاص الطبيعيين (حرية نقل الموارد البشرية وتنقلها من بلد إلى آخر للعمل فيه).

وأرفق بالاتفاق أربعة من الملاحق التي تغطي قطاعات خدمية آخذة بالحسبان الاختلافات التي تحدد طبيعة كل قطاع وهي: قطاع الخدمات المالية (وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة)، الاتصالات، خدمات النقل الجوي، وانتقال الأشخاص الطبيعيين (الموارد البشرية).

كما تعطي هذه الاتفاقية مرونة للدول في عدم الالتزام ببعض البنود عندما يكون هناك خلل في ميزان مدفوعاتها كما يعطيها الحق في إقامة تجمعات اقتصادية وغيرها من الاستثناءات المقررة في نطاق السلع مثل حماية الآداب والنظام العام وكذلك إقرار مبدأ القائمة الإيجابية للخدمات الممنوحة أمام الموردين الأجانب وتحديد شروط غشيان السوق الوطنية وإمكانية التفرقة بين الموردين الوطنيين وغيرهم في جداول الالتزامات المحددة.

وحتى الآن التزمت دولة الكويت بعض القطاعات الخدمية وهي الأعمال والإنشاءات والخدمات الهندسية والخدمات البيئية والخدمات الصحية والاجتماعية والسفر والسياحة.

4- المخاطر التي تواجه دولة الكويت من جراء إتفاقية الجات والفرص المتاحة:

مع أن هناك العديد من المخاطر أو الأعباء التي قد تواجه دولة الكويت من جراء الانضمام إلى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية (عبدالرحيم،1994)، إلا أننا في الفقرات التالية، سنركز على بعض

المخاطر البارزة وذلك بغرض تحليلها ومحاولة التقليل منها وهي كما يلي:

4 - 1 تزايد المنافسة التجارية والتسويقية للمنتجات والخدمات:

نظراً إلى أن الدول المنتجة للنفط لم تكن فاعلة في أثناء مفاوضات الجات، فإن المنتجات الهيدروكربونية تم استبعادها من المنتجات التي تدخل ضمن اتفاقية الجات. ولذلك فإن هناك حاجة إلى أن تبذل الكويت والدول المصدرةللنفط جهداً كبيراً لفهم اتفاقات نظام التجارة العالمية واستيعابها وتأثيرها في الاستثمار والإنتاج والتغير المتوقع نتيجة لذلك في قطاع النفط والصناعات النفطية. ويدخل ضمن ذلك، وضع تجمع أوابك وتأثيره في إعطاء سعر عادل وعالمي للبترول ومنتجاته ومدى الحاجة إلى ذلك عند تحرير الأسواق. كما يدخل ضمن ذلك ضرورة اهتمام الكويت والدول الأخرى بفهم الضرائب الحالية التي تفرض أو ستفرض على النفط، كضريبة الكربون (Carbon Taxes) واعتبارها نوعاً من أنواع التعريفة الجمركية المقنعة بعيداً عن المنازعات الضريبية المحلية كضرائب القيمة المضافة (Value Added Taxes). ويرى بعض الباحثين أن معظم هذه الضرائب على اختلاف أشكالها تمثل نوعاً من التحيز ضد البترول ومنتجاته وحماية للقدرات التنافسية للدول المستهلكة للبترول في مواجهة الشركاء التجاريين من مصدري البترول (المنيف، 1994). ولذلك فإنه من المتوقع أن تكون دولة الكويت وسائر الدول المصدرة للبترول من أشد الأطراف تأثراً بتسارع مبادرات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة وحماية البيئة. وقد ركز وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت، في خطابه في اجتماع المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في جنيف في مايو عام 1998 على أهمية تخفيض الضرائب الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة مثل

ضريبة الكربون وتقليل العوائق نحو نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية (Al-Dakhil, 1998). ومع أن البعض قد يرى أن هذه الضرائب نظراً إلى أنها تفرض بطريقة تمييزية على الواردات والإنتاج المحلي، فهي بالتالي ليست مخالفة للالتزامات بموجب اتفاقية الجات، إلا أن البعض الآخر يرى أنه يمكن اعتبارها مجالاً خاضعاً للتنازلات التي يمكن التفاوض عليها في المستقبل.

ومع أن أهم مبادئ الجات هي منع القيود والكمية على التجارة إلا أنها استثنت في المادة 20 (ز) تلك الإجراءات «المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنفاد إذ أصبحت تلك الإجراءات فعالة بالتزامن مع القيود على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي». وهذا البند وإن كان في ظاهره مطمئناً لمنتجي البترول مثل دولة الكويت إلا أنه يمكن اخضاعه لعديد من التفسيرات التي قد تضر بمصالح الدول المنتجة له (البنك الإسلامي للتنمية، 1997).

4 - 2 الخدمات المالية والبنكية:

ومن الآثار المتوقعة نتيجة للاتفاق على الخدمات المالية ضمن اتفاقية الجات، تزايد التنافس في تقديم الخدمات المالية، وإذا أخذنا بالحسبان ضعف تنافسية قطاع الخدمات المالية في دولة الكويت وانطواءه لمدة طويلة تحت مظلة الحماية الوطنية، فإن هذا الأمر لابد أن يمثل قلقاً وهاجساً لأولي الأمر وأصحاب الرأي.

ولعله من المناسب، قبيل بيان الآثار المتوقعة في الخدمات المالية، شرح ماهية هذه الاتفاقية وطبيعتها في مجال الخدمات المالية. إن اتفاقية الجات في الخدمات، تركز على بيان الخدمات التي يمكن تحريرها والمبادئ التي تحث الدول الأعضاء على الالتزام بها. وهذه الاتفاقية تركز على عدة محاور أساسية تم الالتزام بهامن خلال وجود جدولة زمنية تلتزم من خلالها الدول الأعضاء التحرير المستمر

(المتدرج) للخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى عدم فرض أي قيود على التحويلات الدولية ومدفوعات العمليات الجارية المرتبطة بالاتفاقية. وتسمح الاتفاقية ببعض الاستثناءات بحيث يمكن للدولة أن تفرض بعض القيود عند وجود صعوبات في موازين المدفوعات، مادة (XII)، على ألا تكون هذه القيود تمييزية وأن تكون مؤقتة ولا تلحق أي ضرر تجاري أو غيره بالأطراف الأخرى.

وتركز الاتفاقية على توفير حرية أكثر للخدمات الدولية ولانتقال رؤوس الأموال وللتواجد التجاري داخل كل بلد بحيث لا يؤثر ذلك في ميزان المدفوعات (Article XII) أو في إجراءات الرقابة في كل بلد (Kono, 1998). وفي مجال انتقال الموارد البشرية، فقد تفادت الاتفاقية وضع شروط واضحة بانتقال الأشخاص الطبيعيين وذلك لاعتبارات عدة متعلقة بسياسات تحديد الهجرة إلى دول الشمال أو الدول الغربية.

ونظراً إلى أن المفاوضات حول الخدمات المالية لم يتم الاتفاق عليها حتى نهاية جولة أورجواي، فقد جعل ذلك الدول مجبرة على تمديد الفرصة المحددة لآجلها لحين الانتهاء من مفاوضات الاتفاقيات والتوقيع على الإتفاق في 12 ديسمبر 1997م بحيث يصبح نافذاً في مارس 1999. ويتوقع أن يؤدي تحرير الخدمات المالية والبنكية إلى جعلها أكثر فاعلية واستقراراً بعيداً عن التقلبات المالية، كما أنه سيؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة وتنوعها بالنسبة إلى جميع المستفيدين من هذه الخدمات (Kono, 1998).

وفي إطار هذه الاتفاقية، فقد تم إحراز تطور كبير في سوق الخدمات المالية حيث وافقت مجموعة من الدول تمثل 95% من سوق الخدمات المالية على جعل خدماتها قريبة من القواعد الدولية. كما قدمت سبعون دولة في 21 ديسمبر 1997، 562 عرضاً لتحرير

جوانــــب متعددة من خدماتها المالية، وبالتالي يصل عدد الدول التي قدمت التزامات نحو تحــــرير خدماتها الماليــة 97 دولة. وقد تم إلحاق هذا الاتفاق بالبروتوكول الخامــــس لاتفاقية الجــات (Kono, 1998). وفي هذا الإطار فقد أكدت الكويت في هذا الاجتماع، التزاماتها السابقة نحو تحرير الخدمات المالية كما أنها سمحت بالمشــــاركــة الأجنبـــيــة في رأس مــــال البنوك الكويتـــيــة (Committee on Trade and Financial Services, 1996).

جدول رقم (2)

مؤشرات فاعلية الأداء للبنوك الكويتية (1) مقارنة مع البنوك من الدول المتقدمة (OECD)

	1984 - 1979	1989 - 1985	1992 - 1990
العائد الإجمالي إلى رأس المال في دول OECD	0.76	0.73	0.65
صافي إيرادات الأنشطة المصرفية للبنوك الكويتية إلى رأس المال			(2) 19.12
تكلفة الموظفين إلى رأس المال في دول OECD	0.40	0.35	0.25
تكلفة الموظفين إلى رأس المال في البنوك الكويتية			(2) 5.3

(1) البنوك الكويتية تشتمل على جميع البنوك التجارية ما عدا البنك الصناعي.
(2) تغطي الفترة من 1993 - 1995.

المرجع: معهد الدراسات المصرفية، التقرير المالي للبنوك الكويتية 1980 - 1995.
Edey and Hvidingg, 1995
Piggott and Harris, 1997.

ويظهر جدول الالتزامات لدولة الكويت في مجال الخدمات المالية أن معظم بنود الالتزام كانت في جانب التواجد التجاري أو وجود الأشخاص الطبيعيين بينما كانت الاستثناءات من تحرير الخدمات خاصة بالبنوك الأجنبية التي تملكها حكومة دولة الكويت أو المؤسسات الكويتية، حيث اشترط الجدول موافقة مجلس الوزراء في كل حالة على حدة كما حدد الجدول قيد محل الملكية بحيث لا تزيد الملكية الأجنبية (فيما عدا ملكية دول مجلس التعاون الخليجي) على 49% من إجمالي رأس المال (Committee on Trade and Financial Services, 1996).

ولو أردنا أن نتعرف على مدى قدرة وإمكانية المؤسسات المالية الكويتية كالبنوك التجارية على المنافسة في السوق العالمية، لوجدنا أنها لا زالت بحاجة إلى المزيد من إعادة الهيكلة أو الدمج أو إعادة النظر في استراتيجيتها. ويظهر جدول رقم (2)، والذي يبرز مؤشرات فاعلية أداء البنوك الكويتية مقارنة بالبنوك من الدول المتقدمة (OECD)، إن فاعلية البنوك الكويتية لاتزال ضعيفة مقارنة بالبنوك الدولية.

ومما ذكر سابقاً، يظهر لنا شدة الحاجة إلى دراسة آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية في القطاع المالي الكويتي وبالأخص البنوك الكويتية. وضمن هذه التوجه، فقد قدمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدعم المالي لانجاز دراسة حول «الآثار الحالية والمتوقعة لقوانين منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي الكويتي «التي ستستغرق مدة أربعة عشر شهرا (القبس، 1988/10/5). ولعل هذه الدراسة تعدّ من الخطوات الرشيدة في مجال تنفيذ الدراسات الفنية للتعرف على آثار الاتفاقية في قطاعات معينة مثل القطاع المصرفي.

4 - 3 المناقصات والتعاقدات الحكومية:

لم تحتو اتفاقية الجات على اتفاقية منفصلة حول المشتريات الحكومية ولكن نص البيان الختامي والمادة 13 من الاتفاقية، على إجراءات محددة للوصول إلى اتفاقية المشتريات الحكومية في خلال عامين من خلال التشاور، سعياً نحو توسيع نطاق الاتفاقية بحيث يشمل الهيئات والمنظمات بالإضافة إلى الدول الأعضاء. كما وافق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في عام 1996، على إنشاء مجموعة عمل لإجراء دراسة حول الشفافية في ممارسات التوريد الحكومي مع الأخذ في الحسبان السياسات الوطنية.

مع أن اتفاقية المشتريات الحكومية (Government Procurement) تعدّ إحدى الاتفاقيات غير الإلزامية، إلا أن دولة الكويت اختارت عدم الانضمام إليها لأن هذه الاتفاقية تتعارض مع المصالح الكويتية (عبدالرحيم، 1994) كما أنها لا توفر توازناً مقبولاً بين التزامات الحكومة وحقوقها في مجال المشتريات الحكومية، حيث إن المشتريات الحكومية في دولة الكويت يغلب عليها أن تكون من الدول المتقدمة، وفي المقابل يصعب على المؤسسات الوطنية الكويتية أن تتمكن من أن تنفذ بسلعها إلى أسواق الدول المتقدمة. كما ذكر سابقاً مع أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية اختياري إلا أن العديد من الدول الكبرى بدأت تضغط على الدول الأخرى التي لم تنضم إليها بالانضمام إليها، وذلك بقصد تحقيق التزام كافة الأطراف بالتعاون في مجال المشتريات الحكومية، وكذلك ربطه بمكافحة الفساد والرشوة وتوفر الشفافية في التعاقدات الحكومية مع إمكانية منح بعض المزايا التفضيلية للموردين الوطنيين.

ويتوقع نظراً إلى مثل هذه الضغوط، أن تنضم الكويت في القريب العاجل إلى هذه الاتفاقية. وحيث إنه يتم في الوقت الحاضر مناقشة

التعاقدات الحكومية - على مستوى منظمة التجارة العالمية - بحيث تكون مفتوحة لجميع المتنافسين سواء من داخل البلد أو خارجها، فإن ذلك يعني بالضرورة أن جميع الإجراءات في المستقبل التي يتم الاتفاق عليها في مجال التعاقدات الحكومية ضمن إطار اتفاقية التجارة العالمية، ستكون ملزمة لدولة الكويت وبالتالي لابد أن تقوم بتغيير قوانينها ونظامها وإجراءاتها التعاقدية الوطنية وتعديلها لتلائم مثل هذا الأمر. وبالتالي فإن الأفضلية التي كانت تعطى في السابق للمقاولين المحليين أو التسجيل أو التصنيف أو التأهيل أو جميع الإجراءات المتعلقة بنظام التعاقدات الحكومية، يجب أن تتم مراجعتها لتتلاءم مع هذه التغييرات. وحيث إن النقاش في موضوع التعاقدات الحكومية في دولة الكويت قد بدأت وتيرته بالتسارع، حيث وافق مجلس الوزراء على إعطاء أفضلية للشركات الوطنية في المناقصات بما لا يتجاوز عشراً بالمئة مع تفويض وزارة التجارة والصناعة بوضع الآلية اللازمة لتطبيقها (الوطن، 1998/8/31). وبما أن عملية التغير هي عملية طويلة الأمد فإن ضرورة إشراك لجنة المناقصات المركزية ووزارة المالية وغيرها من الوزارات المختصة في نقاش مثل هذه الأمور، يعتبر من الأمور الأساسية وإلا فإنها لن تستطيع في المستقبل أن تتلاءم والتغييرات المطلوبة أو تكون هذه التغييرات بعكس ما هو مرجو منها.

5- الواقع الحالي والجهد الحكومي في التعامل مع اتفاقية الجات وتداعياتها والدور المنشود لأجهزة الدولة في الاستفادة منها:

إن إحدى تداعيات اتفاقية التجارة العالمية، أن ولاة الأمر وأرباب السياسة في ظل عالمية السوق وتحرير التجارة، لابد لهم من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ومحاور التنمية، وأن تكون هي أولى الأولويات في

الوقت الحاضر بحيث يكون الاهتمام بالقضايا الأمنية والسياسية ضمن إطار تنموي شامل، وذلك لأن التنمية هي التي تحقق الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي كما أنها تكون مانعاً لأي مخاطر سياسية قد تنشأ في المستقبل. ولذلك فإن قضية التنمية تصبح من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية، هي قضية أساسية في الإطار الاستراتيجي الكويتي سعياً نحو الخروج من هذه الدوامة والحلقة المفرغة التي نعيشها في مجابهة المخاطر الخارجية يومياً دون النظر إلى تنمية الاقتصاد وتحريره. وهذا كله يتطلب من الدولة أن تنتقل من دورها كحارسة للحرية الاقتصادية إلى أن تكون راعية لمثل هذه السياسات ومشجعة للقطاع الخاص، حتى يستطيع القطاع الخاص والقطاعات المنتجة من تنمية مقدراتها وقدراتها في مواجهة المنافسة العالمية وانفتاح الأسواق. وبالتالي على الدولة أن تحرص على التقليل من دورها في النشاط الاقتصادي والتركيز على دورها الأساسي الذي لا بد أن تحسن أداءه وهو وضع السياسات المالية التي تساعد على الاستقرار الاقتصادي.

وإن الناظر إلى الواقع الحالي للتعامل مع اتفاقية الجات في دولة الكويت، يجد أن هناك وعياً متزايداً لأهمية هذا الاتفاق وآثارها العديدة المحتملة على الكويت. وقد كان لوعي القيادة البارز لأهمية هذه الاتفاقية دور في انضمام الكويت المبكر إلى هذه الاتفاقية حيث تعدّ من أوائل الدول العربية والإسلامية. كما أن تعيين ممثل دائم في منظمة التجارة العالمية في جنيف يقوم بالمتابعات اللازمة وحضور الجلسات المختلفة هو من دلائل هذا الوعي المبكر. ومع تقديرنا لهذا الوعي والاهتمام المبكر إلا أن تزايد آثار هذه الاتفاقية، يستدعي وعياً أكثر وعلماً مؤسسياً طموحاً يتنامى في حجمه ونوعه عما هو موجود حالياً. ونظراً إلى أهمية هذا الأمر فإننا سنسعى في الفقرات التالية إلى بيان الدور المنشود لأجهزة الدولة والجهات الأخرى في إطار هذه الاتفاقية.

5 - 1 الإطار المؤسسي:

إن التركيز القانوني والإجرائي في اتفاقيات الجات ومعاملاتها يحتاج في المقابل إلى أن يكون هناك أسلوب نظامي وإدارة مؤسسية للتعامل مع هذه الاتفاقية. فقد وضعت اتفاقية الجات عدة آليات معقدة لتطبيقها من خلال أسلوب البلاغ المستمر لجميع الأطراف حول التغيير في الالتزامات أو الإخطارات (Notification) عن الإجراءات التي تتبعها حكومة كل دولة بغرض ملاءمتها مع الاتفاقات القائمة وكذلك الجديدة. فمثلاً لا يوجد آلية أو أسلوب عمل في الوقت الحاضر في دولة الكويت يتم من خلالهما إعلام الدول المشتركة في الجات بأي تغير حادث في المواصفات أو المقاييس أو غيرها من الأمور التي تنتج في الدول الأعضاء أو الاتفاقات الجديدة التي يتم التفاهم عليها. وعدم معرفة المصدرين الكويتيين بمحتوى هذه المذكرات وغيابهم عن إدراكها، قد يجعل منافسة المنتجات الكويتية أمراً مشكوكاً فيه حيث إنها ستكون غير قادرة على التنافس بسبب عدم علمها بمثل هذا التغير في المواصفات أو في المقاييس أو غيرها من الأمور. وبالتالي تكون المنتجات أو الخدمات التي يتم تصديرها غير مطابقة للمواصفات التي تعتد بها الدول المستوردة.

وفي المقابل، تنص الاتفاقية على أن يتم تأسيس مركز للمعلومات في كل دولة، خلال عامين أو أكثر بالنسبة إلى الدول النامية، تستطيع من خلالها الدول الأعضاء الحصول على أي معلومات أو قوانين أو أنظمة قد تؤثر في تنافسية منتجات الدول الأخرى وخدماتها في دخول أسواق دولة الكويت.

وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى إطار مؤسسي ليقوم بهذه المهمة وغيرها من المهام في نطاق اتفاقية الجات بحيث يهتم، إضافة إلى ما سبق، بإعلام رجال الأعمال بها حتى يستطيعوا أن يقوموا بأخذ

الاحتياطات اللازمة في هذه الحالات. وفي هذا الإطار أيضاً هناك متطلبات الالتزام بآلية مواجهة السياسات التجارية (Trade Policy Review Meachanism) (TPRM) التي تتطلب من الدولة المعنية معلومات وإجراءات معينة بصورة مستمرة عن التغير في السياسات التجارية وبنودها وإلا عُدّت الدولة مخالفة لاتفاقية الجات.

5 - 2 استشارة المختصين والمتأثرين وفهم تبعات الاتفاقية:

إن من المشاكل التي يلاحظها المرء على مستوى دولة الكويت والعديد من الدول النامية أن الكثير من السياسات التي توافق عليها الدول أو الالتزامات التي تقدم بحكم اتفاقية التجارة العالمية لا تتم فيها استشارة المتأثرين بهذه الاتفاقيات سعياً نحو الفهم الكامل لتبعاتها والالتزامات المترتبة عليها. فمثلاً هناك بعض الاتفاقيات فيما يختص بحرية الخدمات تصاغ من قبل منظمة التجارة العالمية وتوافق الدولة على جدول الالتزامات، ولكن لا تكون هناك جهود كافية لاستشارة القطاع الخاص أو القطاع العام حول تأثير هذه التغييرات في السياسات العامة أو تنافسية الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع الخاص. ومن أمثلة ذلك ما قامت به بعض الدول من إعطاء التزامات لفتح الأسواق أمام بعض الخدمات مثل الخدمات التأمينية أو الخدمات البنكية دون استشارة المؤسسات المختصة أو المتأثرة في تلك الدولة مما قد يجعلها في المستقبل في وضع تنافسي صعب قد يؤدي إلى عدم جدواها وبالتالي إفلاسها وما يستتبع ذلك من تأثيرات في الاقتصاد الوطني.

كما أنه أحياناً في بعض الأحيان يتم تقديم هذه الالتزامات - من بعض الدول - من غير دراسات تفصيلية كافية حول آثار هذه الالتزامات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وما هو حجم هذا التأثير وكيف يمكن تلافيه. ومثال على ذلك هو النظرة نحو الدعم

الذي يقدم للعديد من القطاعات سواء كانت زراعية أو غيرها وكيفية الاستمرار في مثل هذا الدعم في ظل اتفاقيات الجات. هذه وأمثالها تبرز أسئلة قد تكون الإجابة عن معظمها مفقودة وبعيدة المنال حيث إنها تحتاج إلى بسط الآراء وشحذ الهمم. ولا يقتصر أمر هذه التساؤلات على أساليب الدعم المباشرة إنما يتجاوزه إلى أساليب الدعم غير المباشرة التي قد تقوم بها الدولة، مثل رسوم الكهرباء بالنسبة الى الصناعات أو القطاعات الزراعية وغيرها من المؤسسات التي قد تكون غير مقبولة ضمن اتفاقية الجات إذا كانت تؤدي إلى خلق ميزة تنافسية لطرف دون طرف. ولذلك لابد للجهات الحكومية المعنية من أن يكون لها رؤية واضحة لهذا الأمر من خلال دراسات تفصيلية تتضمن إشراك المتأثرين.

ومن الأشياء التي قد تتعارض واتفاقية الجات، تنفيذ برامج الأوفست في المشاريع الحكومية، وهذا الأمر وإن كان منتشراً في الكويت وفي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشترط العديد من الحكومات استثمار نسبة مئوية من المصاريف العسكرية في الدول من خلال مشاريع مختلفة، إلا أن هناك شكاً في مدى موافقته لأنظمة الجات وبنودها، ولذلك فإن تنفيذ برامج الأوفست ضمن اتفاقية الجات قد يكون مجال تنازع كبير في المستقبل ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

كما ذكرنا سابقاً فإن واحدة من الظواهر التي درجت على القيام بها بعض الجهات الحكومية التي يجب أن نتفاداها في استعدادنا لمواجهة عالمية السوق، هي قلة استشارة المختصين أو المتأثرين بمثل تلك القرارات فمثلاً السياسات النقدية لا يتم إقرارها من خلال جلسات استماع سواء كانت برلمانية أو شعبية لمناقشة آثار السياسات النقدية التي تتبعها المؤسسات المالية المركزية أو غيرها من المؤسسات،

مما يجعل هذه السياسات محل نظر ونقد. وهو أمر لا يمكن الاكتفاء به من خلال ما يسطر في الصحف أو وسائل الإعلام بل لابد من إنشاء هيئات ومنظمات تستطيع من خلالها تحليل السياسات النقدية وتنتقدها بصورة ملائمة وبأسلوب علمي بعيد عن الضغوط السياسية. وفي هذا الإطار يجب على الدولة والشركات الكبيرة وكذلك المؤسسات المالية المختصة بالتمويل مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، توفير التمويل اللازم للاستفادة من الخبراء والدراسات الاستشارية.

وفي هذا الإطار، فإنه لابد من إشراك مجتمع رجال الأعمال والقطاع الخاص في جهود مواجهة عالمية الأسواق من خلال إشراكهم، مثلاً، ضمن الوفود التي تقوم بإجراء المفاوضات في منظمة التجارة العالمية كما هو الحال في الدول الأخرى، حيث يكون رجال الأعمال جزءاً بارزاً من هذه الوفود ولهم دور كبير في المناقشات الجارية وبالأخص في المواضيع التي تتعلق بصلب أعمالهم ونشاطاتهم الاقتصادية.

5 - 3 صياغة جدول أعمال اجتماعات المنظمة والاستعداد لمفاوضات المستقبل:

إن من الأمور المهمة في التفاعل مع أنشطة منظمة التجارة العالمية هي التعرف على كيفية بناء جدول أعمال مناقشات منظمة التجارة العالمية وحسن الاستعداد لها. فمنظمة التجارة العالمية تعمل ضمن جدول أعمال مستقبلي واضح أو ما يطلق عليه Build in Agenda، ولكن تختلف أولويات المواضيع وأسبقية عرضها لإقرارها بحسب تفاهم الدول الكبرى والكتل الاقتصادية. فمن المواضيع المطروحة موضوع معايير العمل الدولية وخاصة فيما يتعلق بعمل الصبية وتشغيل النساء وغيرها من الأمور المرتبطة بهم. ومن المواضيع التي ستطرح

أيضاً في المستقبل، تحرير التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات وكذلك الأدوية. ومن تلك المواضيع أيضاً التي بدأت تأخذ زخماً جديداً في الآونة الأخيرة، موضوع المشتريات الحكومية. وبالتالي فلا بد لدولة الكويت وأجهزتها المختصة من تتبع تطورات جدول الأعمال وكذلك أن تتعرف على القوى الضاغطة في المواضيع المختلفة وتسعى إلى التأثير عليها والتعرف على آثار بعضها والتخفيف منها.

وفي هذا الإطار، لابد لدولة الكويت من المتابعة المستمرة للتطورات والتحول في القضايا الملحة على جدول الأعمال فقد ظهرت في المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية في مايو 1998، بعض القضايا الجديدة التي ركز عليها بعض رؤساء الدول مثل الرئيس كلنتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي أكد أهمية التجارة العالمية الإلكترونية (Global Electronic Commerce)، مما يتطلب من الجهات المختصة متابعتها والتعرف على كيفية التعامل معها وتسخيرها لمصلحة دولة الكويت. وضمن هذا البند، يمكن التعرف على كيفية استفادة دولة الكويت من أي اتفاقيات حول التجارة الإلكترونية وكذلك فحص الإطار القانوني والإجرائي عند تطبيق التجارة الإلكترونية ضمن بيئة النشاط الاقتصادي في الكويت والتحديات لتنفيذها.

ولابد أيضاً من دعم قدرات التفاوض ومهاراتها لدى المسؤولين من خلال الدورات التدريبية وتطوير المهارات البشرية بالإضافة إلى متابعة وحضور الندوات والحلقات المتخصصة حول آثار هذه الاتفاقية ومتابعة تطوراتها.

كما أن هناك حرصاً من الدول المتقدمة على مناقشة أي موضوع على جدول الأعمال على أساس كلي (Pakage) في أي جولة جديدة من الاتفاقيات بدلاً من مناقشتها على شكل قطاعي. وهذا في حد

ذاته يشكل تحدياً للدول النامية، حيث إنه من الصعوبة مناقشة القضايا على أساس كلي حيث يتطلب ذلك معلومات ودراسات غير متوفرة لدى الدول النامية.

5 - 4 تنفيذ تبعات الاتفاقية:

إن أهمية فهم اتفاقيات الجات والحرص على حسن تنفيذها من جميع الجهات المعنية بالدولة، تنبع من أن إجراءات التقاضي وحل الخلافات ضمن آليات منظمة التجارة العالمية تعدّ عملية مكلفة مالياً ومعقدة فنياً. وآلية تسويات المنازعات التي تضمنتها اتفاقية الجات، تعد إحدى الأدوات الفاعلة في التنفيذ المناسب للحقوق والالتزامات المقررة.

وتتضمن آلية فض النزاعات عدة خطوات حسب الترتيب التالي: المشاورات بين الأعضاء لحل النزاع، ثم إقامة هيئة المحلفين لفحص القضية، البدء بإجراءات التحكيم والانتهاء منها في مدة لا تتجاوز ستة شهور، وموافقة جهاز تسوية المنازعات على تقرير هيئة التحكيم، ومراجعة الاستئناف، وتنفيذ توصيات هيئة المحلفين والاستئناف. وقد تمت زيادة فاعلية هذه الآلية من خلال وضع جدول زمني محدد لمختلف خطوات النزاع والتشكيل السريع لهيئات التحكيم والقبول بما تقرره في هذه الشأن.

كما يدخل في هذا الإطار، ما تتطلبه الاتفاقية من الرد على مجموعة من الأسئلة التي قد تطّرحها الدول الأعضاء تجاه تغير في تشريع معين أو جدول الالتزامات الذي التزمت به الدولة. وفي العادة فإن هذه الآلية تصبح قليلة الجدوى بالنسبة إلى دولة نامية عندما تواجه دولة كبيرة ذات قدرات فنية وقانونية واسعة.

ولذلك فإنه من المهم فهم الآليات المختلفة المتوفرة في الاتفاقية

ورفع القدرة الفنية للجهات المختصة للتعامل معها. كما أن التأصيل القانوني للاتفاقية وعقود الاتفاقيات، يجعل من الصعب فهم اتفاقية الجات ناهيك عن تطبيقها بغير جيش جرار من رجال القانون ومساعديهم من مختلف التخصصات. والذي يتفحص بعض الكتب المتخصصة في اتفاقية الجات وشرح بنودها الثمانية والثلاثين (WTO, 1995)، يجد أنها مجلدات متعددة وغابة متشابكة من الاتفاقيات والقيود القانونية (WTO, 1994).

6 - متطلبات نجاح الاستفادة من اتفاقية الجات:

هناك كثير من المتطلبات التي يجب عملها لتحقيق الاستفادة من اتفاقية الجات، وسنسلط الضوء في الفقرات التالية على أهمها، مع إدراكنا أنها كلها ذات أهمية بالغة إلا أننا سنركز على أكثرها أهمية وارتباطاً بموضوع الدراسة، وهذه أهم هذه المتطلبات:

6 - 1 إعادة صياغة الموارد البشرية:

إن العنصر المفقود الذي يعد الثمرة النهائية لتحرير الأسواق العالمية هو إعداد الكوادر والموارد البشرية لاتفاقيات الجات، حيث لاتزال الكوادر البشرية الكويتية ومعظمها في القطاع الحكومي أو الخاص غير مؤهلة للمنافسة في الأسواق العالمية. فالعديد من بنود اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات يتعارض مع التوجهات الحالية نحو تكويت بعض مجالات الخدمات المهنية كالمحاسبة والمراجعة ومكاتب المحاماة (عبدالرحيم،1994). وهذا بالتالي سيؤدي في المستقبل إلى منافسة شديدة للطاقات البشرية الكويتية قليلة التأهيل.

وفي إطار الإعداد المناسب لهذه الموارد البشرية يمكن إنشاء مركز قيادي لتطوير القيادات البشرية. كما يمكن أن يعاد النظر في المناهج التعليمية لتعكس إمكانيةالتأقلم مع المتغيرات المتوقعة. كما يمكن ضمن

هذه الجهود، تعريض الكوادر البشرية الكويتية للعمل في جهات مختلفة والاستفادة من الشركات الاستثمارية والأوعية الاستثمارية التي أقامتها دولة الكويت في صقل هذه الكوادر البشرية بمثل هذه التجارب. وبالتالي تكون مواردنا البشرية مستعدة لتحديات تحرير الأسواق وعالمية السوق.

كما يمكن ضمن هذا البند. التعرف على عوائق تقديم مثل هذه الخدمات المهنية إلى الدول المتقدمة وكذلك محاولة تحسس كيفية استفادة الطاقات الوطنية المهنية من تحرير أسواق الخدمات.

6 - 2 التعرف على الآثار المحتملة لإنشاء منظمة التجارة العالمية في القطاعات الاقتصادية:

كما ذكر سابقاً، فإن الدراسات الفنية حول أثر اتفاقات الجات وتحرير الأسواق في نمو القطاعات الاقتصادية في الدول العربية بما فيها دولة الكويت، لا تزال محدودة وقليلة. ومما اطلعت عليه من أبحاث، لم أجد دراسة ميدانية توضح الآثار المحتملة لاتفاقية الجات في النشاط الاقتصادي وقطاعاته المختلفة على مستوى دولة الكويت. ولذا فإنه كخطوة أولى لا بد من إجراء العديد من الدراسات الكلية والجزئية والقطاعية للتعرف على بعض آثار اتفاقية الجات المختلفة وسبل الاستفادة من تحرير الأسواق. ويمكن التعاون مع بعض الجهات المتخصصة في هذا المجال كالاونكتاد وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المؤسسات الإنمائية المتخصصة.

6 - 3 فهم الاتفاقية وتبعاتها والمتابعة الدورية:

إن من أهم فوائد اتفاقية الجات بالنسبة إلى دولة الكويت، أنها تتيح للقطاع الخاص فرص الانطلاق خارج نطاق الاقتصاد الكويتي

الضيق. وإذا أخذنا بالحسبان أن القطاع الخاص الكويتي لا يستطيع في الكثير من الصناعات أن يكون الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق Scale of Economy فليس له خيار سوى أن ينطلق إلى آفاق رحبة سواء كانت خليجية أو عربية لتحقيق الحجم الاقتصادي الأمثل لاستثماراته. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود فهم واضح لاتفاقيات الجات والحرص على إعلام القطاع الخاص أولاً بأول وكذلك السعي نحو دعم جهوده في هذا الإطار في غشيان الأسواق الأخرى.

وفي هذا الإطار يمكننا تسليط الضوء على أحد جوانب هذه الاتفاقية لتوضيح أهمية هذه النقطة مثل البنود الخاصة بشروط الإخطارات. فالإخطارات ضمن اتفاقية الجات، تهدف إلى دعم الشفافية في المعاملات التجارية وبالتالي فقد تعددت أنواعها وأغراضها. فبعض الإخطارات لابد أن يتم بصورة دورية للتأكد من تقيد الدولة بالتزاماتها تجاه الاتفاقية. أما البعض الآخر فيعد ذا صفة مؤقتة لأنه مرتبط بظروف معينة. هذا في جانب وأما في جانب آخر فبعض هذه الاخطارات يمكن تقديمه لمرة واحدة ولكن يتم تحديثه كل فترة أو مدة، مثل إخطار الاستفسار عن التشريعات الجديدة. وفي العادة يتوجب على كل دولة أن تقدم 175 إخطاراً ضمن اتفاقية التجارة في الخدمات و40 إخطاراً ضمن اتفاقية تربس (البنك الإسلامي للتنمية، 1997). ومن 175 إخطاراً في مجال اتفاقيات السلع فإن 106 منها هي شروط مؤقتة تلزم العضو تقديم إخطار عن اتخاذ إجراء معين و34 منها التزامات لمرة واحدة بينما 26 منها هي إخطارات دورية: (3 شبه سنوية، 17 سنوية، 3 كل عامين، 3 كل ثلاث سنوات) (البنك الإسلامي للتنمية، 1997).

وضمن هذا الأمر، فلا بد لدولة الكويت من أن تستفيد من كافة

المزايا والاستثناءات التي توفرها اتفاقية الجات بما فيها الفترات الانتقالية (عشر سنوات للدول النامية) وذلك بغرض تعديل أوضاعها وإجراءاتها الداخلية بما لا يتعارض واتفاقية الجات، ومن ذلك تخفيض التعرفة الجمركية على الواردات لحين الأخذ بيد الصناعات الوطنية لتكون قادرة على المنافسة. ومنها كذلك، خفض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية تدريجياً وتقديم العون الفني لها لرفع مستويات إنتاجيتها.

6 - 4 تأسيس مؤسسات البحث والدراسات وتنشيطها:

إن واحدة من المشاكل أو القضايا التي تحوز على اهتمام الجهات المختصة هي أن طريقة إقرار الاتفاقيات الملحقة باتفاقية الجات تختلف عن غيرها من الاتفاقات. فهي تبدأ أولاً من خلال بناء جدول الأعمال الذي قد يحتاج إلى وقت طويل لوضعه موضع التنفيذ ومن ثم يتم التداول فيه لمدة طويلة بحيث تقدم فيه الدول المختلفة أوراقاً للدفاع عن مصالحها، ولتوجيه نصوص الاتفاقيات المقترحة نحو وجهة معينة تخدم مصالحها، وفي هذا الإطار فإن الدول النامية بما فيها الكويت حتى تدافع عن مصالحها تحتاج إلى مراكز دراسات متخصصة تستطيع الدول من خلالها أن تدافع عن مواقفها ومصالحها القومية. أما إذا كان دور هذه الدول فقط في حضورمثل هذه الاجتماعات دون إعداد مناسب ومسبق كما هو واقع الحال في الوقت الحاضر، فإن ذلك سيؤدي إلى هيمنة الدول الكبرى على مثل هذه الاجتماعات وتسخير هذه الاتفاقيات لمصلحتها ثم إلزام الدول ومنها دولة الكويت بمثل هذه الاتفاقيات التي قد لا تعكس مصالحها القومية والاقتصادية.

6 - 5 إنشاء الإطار المؤسسي لتطبيق اتفاقية الجات:

ولتعزيز الإطار المؤسسي للجهات المختصة بمتابعة اتفاقية الجات ولزيادة تفاعلهامع الجهات الأخرى، فإنه لابد من إنشاء كيان خاص

مهمته متابعة هذه الاتفاقية مثل تشكيل لجنة وطنية. ويكون هذا التنظيم مرتبطاً بالجهات الحكومية المتأثرة، بحيث تعرض كافة الجوانب المتعلقة بالمواضيع المدرجة في جدول الأعمال أو تحت البحث فيها، ويطلب منها تقديم رؤاها وتصوراتها بهذا الخصوص. ومن ثم يتم نقاش هذه التصورات والرؤى في إطار جماعي يتلو ذلك عقد جلسات اجتماع مع المتأثرين في القطاع الخاص أو في القطاع الصناعي لمعرفة آرائهم تجاه مثل هذه الاتفاقيات، وبالأخص مع المؤسسات التي تحمي مصالح بعض القطاعات الاقتصادية مثل غرفة تجارة وصناعة الكويت أو اتحاد الصناعات الغذائية. وفي أثناء إعداد هذه الدراسة، وفي إطار هذا الموضوع، فقد شكل وزير التجارة والصناعة، لجنة مختصة لمتابعة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وتتكون هذه اللجنة من عدد من الوزارات والهيئات والقطاع الخاص برئاسة وزير التجارة والصناعة، وتختص هذه اللجنة بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتنسيق المشترك بين هذه الجهات (الوطن، 1998/6/21). وهذا التشكيل يعد خطوة أولية موفقة، نرجو أن يتلوها تفعيل دور هذه اللجنة مع البناء المؤسسي لها.

6 - 6 بناء القدرة التنافسية وتوفير أدوات المساندة للقطاع الخاص:

كما ذكرنا سابقاً، لا يزال العديد من المؤسسات الوطنية سواء كانت مالية أو غيرها غير قادرة على التنافس في السوق العالمي، فمثلاً يظهر جدول رقم (2) أن البنوك التجارية في الكويت، لا زالت غير قادرة على التنافس مع البنوك الأجنبية إذا لم يتم دعم بنائها المؤسسي وهيكلها المالي.

أما القطاع الخاص في الكويت، نظراً إلى ضعفه وضموره، فهناك حاجة إلى تطوير أدوات كافية لمساندته ودعمه من خلال تقديم

المساعدات الفنية أو تطوير موارده البشرية أو توجيه موارد مالية لتحديثه أو إعطائه مزايا ضريبية لاستخدامها في البحوث والتطوير.

كما تدخل ضمن هذا الإطار ضرورة رفع مستوى الشركات العائلية وتشجيعها على أن تتحول إلى شركات تديرها إدارة محترفة ذات مستوى مهني عال حتى تستطيع المنافسة في السوق العالمي. ومن العوامل الإيجابية في هذا الإطار معظم هذه الشركات العائلية مستوعبة للتطورات في عالمية السوق ولكن ليس لديها القدرة الفنية أو المؤسسية لمواجهتها.

كما يدخل ضمن ذلك الاهتمام رفع مستوى الإنتاجية سعياً نحو الاستخدام الأمثل للموارد الأساسية في العملية الإنتاجية وهي الموارد البشرية والموارد الطبيعية ورأس المال.

6 - 7 التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية:

مما يخفف من الآثار السلبية لاتفاقية الجات، اتخاذ موقف خليجي وعربي واحد تجاه معظم القضايا المطروحة أو نقاط جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، حيث لايزال الإطار المنظم لمثل هذه المشاورات أو التعاون مفقوداً أو قليل الفاعلية. كما لا بد من الدراسة الجادة لاتخاذ خطوات إيجابية لتشجيع التجارة البينية بين الدول الخليجية والعربية، سعياً نحو التخفيف من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية، ويدخل ضمن هذا الإطار استكمال عملية التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي كتكتل اقتصادي، والاستفادة القصوى من الامتيازات التي منحتها اتفاقية الجات لاتحادات الجمارك ومناطق التجارة الحرة. وفي هذا الصدد فإن الاتفاقية ترى أن التعامل بين أطراف التكتل الاقتصادي شأن داخلي ولا يندرج ضمن بنود اتفاقية الجات وخاصة البند المتعلق بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

7 - توصيات ومقترحات:

بعد الاستعراض الموجز لأهم التحديات التي تواجه دولة الكويت في ظل اتفاقية الجات والخطوات الأساسية المطلوبة للاستفادة منها، فقد يكون من المناسب اختتام هذه الدراسة ببعض التوصيات والمقترحات على النحو الآتي:

7 - 1 إن إعادة المكانة التجارية أو الاستثمارية لمجتمع الكويت أو حتى المحافظة على الواقع الحالي لا يمكن أن تتم في ظل تغيرات التجارة العالمية إلا إذا كان هناك كم مكثف من المبادرات سواء كانت حكومية أو غير حكومية، التي يمكن من خلالها تحديد مسار وسياسات الدولة الاقتصادية لتحقيق التأقلم مع الحرية الاقتصادية العالمية مع وضع الآليات المناسبة لتنفيذها. ويمكن للكويت الاقتداء بالدول الأخرى الحريصة على رفع مستوى الاستفادة من الحرية الاقتصادية التي تتيحها اتفاقية الجات وكذلك اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

7 - 2 حسن الاستفادة من مجالات الاستثناءات التي توفرها اتفاقية التجارة العالمية وكذلك الاستفادة القصوى من فترات الانتقال المتضمنة في مختلف الاتفاقيات، ودراسة كيفية تسخيرها لمصلحة التنمية في دولة الكويت، مثل الدعم والحماية الذي يقدم للصناعات الناشئة والدعم الذي يمكن تقديمه لوسائل الإنتاج والإنماء الزراعي.

7 - 3 نظراً إلى اشتداد المنافسة على المؤسسات الوطنية سواء المالية منها أو غيرها، فإن هناك حاجة لمساندة هذه المؤسسات على رفع طاقاتها الفنية والمؤسسية لتستطيع المنافسة في السوق الدولي. بالإضافة إلى الفرص المنتظرة لوجود طلب هائل على الموارد البشرية والمالية من أجل تغطية متطلبات الاحتراف والتكنولوجيا في الأسواق العالمية، فهي بحاجة ماسة إلى الإعداد الجيد للموارد البشرية

الوطنية. وبالتالي لا بد من البناء المؤسسي لها وتشجيع التدريب والتأهيل للقوى البشرية على المستوى الحكومي والأهلي.

ويمكن في هذا الإطار إيجاد كيان مؤسسي يهتم بالأمور الآتية:

- تعزيز معرفة المسؤولين ورجال الأعمال بأساليب سياسات اتفاقية التجارة وتعزيز قدراتهم التفاوضية.

- إعادة هيكلة البناء المؤسسي للجهات الوطنية الداعمة للتجارة وتقوية هياكلها التنظيمية عن طريق التدريب والتطوير.

- العمل كنقطة التقاء للمشورة والرأي الفني في صياغة السياسات التجارية وبخاصة ذات العلاقة الاقتصادية.

7 - 4 للاستفادة أكثر من اتفاقية الجات العالمية، فإن الكويت يمكنها التركيز على مجالين من المجالات التي فيها ميزة تنافسية وهي صناعات البتروكيماويات والصناعة المالية، فالكويت عندما تقوم بتطوير منتجاتها البتروكيماوية بصورة أوسع، فإن اتفاقية الجات توفر لها فرصة كبيرة لاختراق الأسواق الضخمة للدول الأعضاء دون أي قيود كمية أو تعرفة. كما يمكن للكويت أن تطور من وضعها كمركز مالي في دول المنطقة مما يمكنها من الدخول في الأسواق الأخرى والحصول على كم هائل من العملاء دون أي قيود.

7 - 5 لابد من التحاور أكثر والبحث بصورة أكثر تفصيلاً حول الاستفادة من الاستثناءات التي تتيحها اتفاقية الجات للدول غير المتقدمة مثل التمتع بفترات السماح المقدمة للدول النامية في الاتفاقية للتقيد ببنودها تدريجياً مع تقوية الصناعات الوطنية وكذلك المؤسسات الوطنية لتستطيع التأقلم مع المنافسة الدولية.

7 - 6 تفعيل دور اللجان المتخصصة في متابعة اتفاقية الجات وكذلك دور الممثلية التجارية في جنيف ليكون دورها أكثر تخصصاً

ومتابعة. كما يجب رفع القدرة الفنية للجهات المختصة للقيام بالعمل اللازم نحو آليات التنازع أو متابعة جدول الالتزامات أو تطبيق آلية الإخطارات لمختلف الاتفاقيات.

7 - 7 السعي نحو التنسيق والتعاون مع الدول العربية والإسلامية لتكوين مواقف متقاربة فيما بينها حول جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وفي الوقت نفسه السعي إلى تسريع التكامل التجاري والاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

7 - 8 البدء بدراسة كيفية التخفيف من بعض آثار تطبيق سياسات تحرير الأسواق من خلال تطبيق سياسات مرادفة تهتم بالأمن الاجتماعي وتحافظ على مكاسب الطبقة المحتاجة.

وبعد فإن هذا ما وفقني إياه الله سبحانه وتعالى. فإن كان خيراً فبفضله وتوفيقه وإن كان غير ذلك فمن نفسي، ورحم الله امرأ سدد الخطأ وبذل النصيحة.

أولاً : المراجع العربية

- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفة «الجات : وانعكاساتها على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي - حقوق الملكية الفردية (4) الدمام 1417 هـ - 1997 م .

- بدر عبدالرحيم، «أضواء على تجربة الكويت مع (الجات) والتوقعات المستقبلية»، مجلة التعاون، السنة التاسعة، العدد الخامس والثلاثون، ربيع الأول 1415 هـ - سبتمبر 1994م :63-76 .

- البنك الإسلامي للتنمية، وقائع ندوة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي، جدة - المملكة العربية السعودية، 1418 هـ - 1997 م .

- جريدة الرأي العام الكويتية، تاريخ 1998/9/8 .

- جريدة القبس الكويتية، العدد 9086 تاريخ 1998/10/5 .

- جريدة الوطن الكويتية، 26 صفر 1419هـ الموافق 1998/6/21م، عدد 2474/8026 سنة 37 .

- حمد عبدالله الخريف وفواز محمد الدخيل (تعريب، 1416هـ) دليل وحدة أبحاث الإيكونمست إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، «جات» الجديدة : منظمة التجارة العالمية، الرياض، المملكة العربية السعودية .

- خالد سعد زغلول حلمي، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة الحقوق 131 - 229 .

- عثمان بابكر أحمد، قطاع التأمين في السودان : تقديم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بحث رقم 46، جدة 1418هـ ، 1997م .

- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض - إدارة المقاولين، «الآثار المحتملة لانضمام المكلة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على قطاع المقاولات، ربيع الأول 1418هـ يوليو 1997 .

- علي عبدالعزيز سليمان «اتفاقية الجات: المكاسب والمخاوف»، السياسة الدولية، عدد 116 إبريل 1994: 101 - 107.
- علي العطر، «جولة (الأرجواي) وآثارها الاقتصادية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مجلة التعاون، السنة التاسعة، العدد الخامس والثلاثون، ربيع الأول 1415هـ- سبتمبر 1994م: 26 - 39.
- فخر الدين الفقي، «منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي» مجلة العلوم الاجتماعية مجلد 25 عدد 1، ربيع 1997: 63 - 91.
- كوثر مصطفى شغراب، «الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية»، مجلة التعاون، السنة الثالثة عشرة - العدد السابع والأربعون، ذو القعدة 1418 هـ - مارس 1998م: 129 - 156.
- ماجد عبدالله المنيف، «أنواع الضرائب على البترول ومنتجاته في الدول الصناعية: دوافعها وآثارها على السوق البترولية ودول مجلس التعاون»، مجلة التعاون، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، رجب 1415هـ- ديسمبر 1994م: 13 - 58.
- نبيل حشاد، الجات وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية، الكويت، سلسلة رسائل البنك الصناعي، رقم 42، 1994.
- وزارة التخطيط- الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد الثالث والستون، 1996م.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Alonso - Gamo, P., Fedelino, A. And Paris Horvitz, S. (1997) "Globalization and Growth Prospects in Arab Countries" IMF Working paper 97/125.

- Committee on Trade in Financial Services, Compilation of Schedules of Specific Commitments: Financial Services.

- Al-Dakhil, A. (Minister of Commerce and Trade of Kuwait), Statement Circulated in WTO Ministerial Conference, 18 May 1998.

- Kono, Masamichi 1998, The Impact of the WTO on Finance Services, WTO, Geneva, Switzerland.

- WTO (1994), The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The Legal Texts, Geneva.

- WTO (1995), Analytical Index, A Guide to GATT Law and Practice, updated 6th edition, Geneva.

- WTO (Sept. 1997) Open Market - in Financial Services and the role of GATT.

سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي

Strategic Options of Development for Kuwait. - 1
Dr. Hazem El-Beblawi, Dr. Erfan Shafey, July - 1980.

International Financial Markets: The End of Stability? - 2
Dr. Hazem El-Beblawi, January - 1981.

The Concept of Arbitration in Kuwait Law. - 3
Dr. Ibrahim Saad, July - 1981.

Nuclear Power: A Global Assessment. - 4
Dr. Hossam El-Beblawi, December - 1981.

5 - تقييم المشروعات : بين اتساع الرؤية والدقة الحسابية .
د. عرفان شافعي، مارس ـ 1982 .

6 - سوق الأسهم الكويتية 1946 ـ 1980 (Arabic - English)
د. حازم الببلاوي، رائد فهمي، يونيو ـ 1982 .

Alternative Approaches to Cooperation and Integration in the Gulf. - 7
Dr. Taleb A. Ali, November - 1982.

Legal Theory and Practice of Guarantee Bonds in the Arabian Gulf. - 8
Zouhair A. kronfol, February - 1983.

Liquidity Functions, in the Kuwaiti Economy. - 9
Imad A. Mossa, June - 1983.

The Oil Decade: An Appraisal in Perspective. - 10
Dr. Hazem El-Beblawi, September - 1983.

Investment Options, International Banking of Behavior of Energy Exporters. -11

Dr. Zuhayr Mikdashi, November - 1983.

Legal Problems of the Over indebtedness of developing -12
Countries.

Dr. Gunter Frankenberg, Dr. Rolf Kneiper, January - 1984.

An Appraisal of Saudi Arabia's Growth Prospects. -13

Dr. Robert E. Looney, April - 1984.

14- الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية.

د. حسن عبدالعزيز حسن، أغسطس ـ 1984.

Regional Industrial Cooperation: Further Consideration. -15

Dr. Taleb A. Ali, November - 1984.

Labor and Capital Flows in the Arab world: A Critical -16
View.

Dr. Naiem A. Sherbiny, February - 1985

Impediments to Arab Investment in the United States. -17

Ibrahim M. Oweiss, May - 1985.

The Computerized TV Approach To Economic Modelling: -18
An Application To Egypt.

Dr. Motaz Khorshid, August - 1985.

Effects of the Elimination of Subsidies to Manufacturing -19
Industry in Kuwait.

Dr. Abbas Al-Mejren, November - 1985.

A Survey of the Theory of Direct Investment in Developing -20
Countries.

Richard S. Eckaus, March - 1986.

The Dynamics of Alternative Energy forms in the -21
Residential and Industrial Sectors of the Gulf Countries.

Sulayman S. Al-Qudsi, June - 1986.

An Econometric Model of Kuwait Monetary Sector . -22

Imad A. Mossa, September - 1986.

Macroeconomic Policy and Industrial Development. -23

Dr. Mohamed Al Sabah, December - 1986.

24- شراء الشركة المساهمة لبعض أسهمها المتداولة : دراسة تحليلية للجوانب المالية والمحاسبية على ضوء الأحكام التي تخضع لها الشركات بالكويت.

د. محمد أحمد العظمة، د. يوسف عوض العادلي، يونيو - 1987.

Reforming Egypt's Pricing System. -25

Sadiq Ahmed, Wafik Grais, September - 1987.

Guidelines for Saudi Arabian Monetary Policy. -26

Dr. Robert E. Looney, December - 1987.

27- الإغراق في السوق الكويتي.

د. عباس المجرن، مارس - 1988.

The External Debt - Problem of the Third World Countries. -28

Dr. A. Al-Ameen, July- 1988.

Discrimination and earning differentials in the Kuwait Labour Market. -29

Dr. Issa Al-Quisi, September - 1988.

The Economics of General and Higher Education: The Case of Kuwait. -30

Sulayman S. Al Qudsi, Amal Al. Al - Fangary, December- 1988.

Relationship between price indices and inflation in Kuwait. -31

S. A. Salih, Y. H. Al-Ebraheem, N. H. Al-Mutairi, March - 1989.

Trends in Alternative Energies: Their Implications for Arab Members of OPEC. -32

Naiem A. Sherbiny, June - 1989.

An Economic Assessment of Bahrain's Attempts at -33
Industrial Diversification.
Robert E. Looney, September - 1989.

34- نموذج كمي لقياس الإنتاجية في شركات التأمين (دراسة تطبيقية).
د. معوض حسن حسنين، د. ربيع زكي عامر، د. محمد المنصوري، ديسمبر ـ 1989.

Structural Impediments to Industrialization in Qatar. -35
Dr. Robert E. Looney, March - 1990.

36- استخدام حسابات الدخل القومي في تخطيط الاقتصاد المصري.
د. عثمان محمد عثمان، يونيو ـ 1990.

37- الأهمية الاستراتيجية للصناعة بالاقتصاد الكويتي.
صالح محمد اليوسف، مارس ـ 1993.

38- مشكلة اختيار مقياس التركز الصناعي الملائم.
د. عباس علي المجرن، يونيو ـ 1993.

The Demand for Gasoline in the GCC Countries. -39
Dr. Abdul Razek F. Al-Faris, December - 1993.

40- التخطيط لتنمية الاقتصاد الكويتي في مواجهة متغيرات ما بعد التحرير.
د. محمد حسن مايلة، مارس ـ 1994.

A Dynamic Multisector Economy - Wide Simulation -41
Model for Egypt.
Dr. Motaz Khorshid, June - 1994.

42- الجات وانعكاساتها على اقتصاد الدول العربية.
د. نبيل حشاد، سبتمبر ـ 1994.

An Economic Study of the Demand for Gasoline in the -43
Gulf Cooperation Council countries.

Dr. M. Nagy Eltony, March - 1995.

44- تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت.

د. فؤاد عبدالله العمر، يونيو ـ 1995.

Currency Substitution and the Demand for Money in Kuwait. -45

Naief Al-Mutairi, September- 1995.

46- الجوانب الأساسية لعلاقة صندوق النقد الدولي بالدول العربية.

د. فخري الدين الفقي، مارس ـ 1996.

Economic issues in the Labor Participation of Arab Women in Kuwait.. -47

Sulayman Al-Qudsi, June- 1996.

48- الاقتصاد العربي، مسيرة التنمية وآفاق التعاون.

د. نبيل حشاد، مارس ـ 1997.

49- الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية.

د. هالة حلمي السعيد، يونيو ـ 1997.

50- أثر أقساط التأمين والتعويضات على الملاءة المالية لشركات التأمين الوطنية في دولة الكويت.

د. السباعي محمد السباعي الفقي، سبتمبر ـ 1997.

The Effectiveness of the IMF Stabilization Programmes in Egypt. -51

Dr. Wanis Farag Abdel Al, December- 1997.

52- التصور الإسرائيلي لاقتصادات ما بعد السلام، قطاعا العمل والاستثمار.

د. عبدالرحمن صبري، مارس - 1998.

Evolution Of Accounting Standards In Kuwait -53

Professor Shuaib A. Shuaib, June- 1998.

54- اتجاهات المستهلك الخليجي نحو السلع المصنوعة محلياً مقارنة بالسلع المستوردة
د. رمضان الشراح، سبتمبر ـ 1998.

55- الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو.
د. نبيل حشاد، ديسمبر - 1998 .

56- Kuwait and Globalization: Opportunities and Constraints.
Farid H. Lian (Ph.D.), Rola A. Dashlic (Ph.D.), March 1999.

د. فؤاد عبدالله العمر

التعليم :

حاصل على البكالوريوس في الهندسة الكيميائية والماجستير في إدارة الأعمال والدكتوراة في الإدارة.

الخبرات :

عمل في شركة الصناعات الوطنية وكذلك مديراً لبيت الزكاة بدرجة وكيل وزارة ومن ثم نائب الرئيس للشؤون المالية في البنك الإسلامي للتنمية منذ 1989 وحتى الآن.

الكتب والمقالات :

لديه أكثر من 13 كتاباً و10 مقالات علمية بالإضافة إلى العديد من الأبحاث وأوراق العمل في مجالات البنوك الإسلامية، اتفاقية التجارة العالمية، التخصيص، الإدارة العامة، إدارة مؤسسات الزكاة، وأخلاق العمل.

الخبرات المهنية :

رئيس اجتماعات رؤساء البنوك الإسلامية السنوية، وعضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي وعدة شركات أخرى، ونائب رئيس مجلس الأمناء لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعضو في العديد من المؤسسات المهنية.